تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي

د. منـــير بن مطنـــي العتـــيبي
قســـم التربية – كلية التربية
جامعة الملك سعود

الملخص

تمثل مشكلة البطالة وتوظيف القوى العاملة الوطنية واحدة مـــن أهـــم القضـــايا ذات الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالمملكة. ومن التفسيرات الهامة لازمة البطالة مشكلة عدم ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل.

وتبرز أهمية دراسة هذه المشكلة من نواحي عدة مثل جدوى الإنفاق والحاجة لترشـــيد الإنفاق المتزايد على التعليم العالي، وتأصيل أسباب مشكلة البطالة بـــين الشـــباب بالمملكـــة، بالإضافة للتعرف على بعض مؤشرات التعليم العالي بالمملكة بهدف التخطيط المستقبلي علـــي أسس واقعية تلبي طموحات الدولة والمجتمع من ناحية وحاجـــات ومتطلبـــات المشـــروعات الخاصة من ناحية أخرى.

تهدف الورقة إلى وصف وتحليل وتشخيص مشكلة عدم المواءمـــة أو التوافـــق بـــين مخرجات التعليم العالي بالمملكة واحتياجات سوق العمل، وفي نفس الإطار تهدف الورقة إلـــى التعرف على متطلبات قطاع الأعمال من مؤسسات التعليم العالي.

اتبعت هذه الورقة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والمعلومات التي تم جمعهـــا مـــن كل من الدراسات المكتبية والدراسات الميدانية السابقة وأيضا من الإحصاءات المنشورة، وذلك على النحو التالي: في المقدمة تم استعراض بعض مؤشرات البطالة وأهمية الدراسة والمنهجية المتبعة بالورقة. في الجزء الثاني استعراض لأهم الدراسات السابقة لظاهرة عدم المواءمة.

وفي الجزء الثالث من الورقة تم التعرض للعديد من الإحصاءات والبيانات والمعلومات المنشورة عن التخصصات المتاحة بالجامعات وأعداد المستجدين والمقيدين والمتخرجين منها طبقاً لمستوى التعليم العالي المتحقق، كما تناول هذا الجزء نتائج عدة زيارات ميدانية ومقابلات شخصية مع ذوي الصلة بالتوظيف بالقطاع الخاص السعودي.

أخيراً أفرد الجزء الرابع للنتائج والتوصيات والتي من أهمها ضرورة توفير الحوافز للتخصصات التي تقابل احتياجات سوق العمل. وضرورة الاهتمام بالجودة النوعية للطلاب بتخريج كوادر ذات قدرات ومهارات مناسبة. وضرورة إعادة النظر ومشاركة القطاع الخاص في تحديد المناهج الحالية في الجامعات.

أولاً: الإطار العام للدراسة

المقدمة:

يواجه التعليم العالي في مطلع الألفية الثالثة، تحديات تفرضها عليه مجموعة من التحولات والتغيرات العالمية، من ترسخ لمفهوم العولمة والتجارة الحرة والتكتلات الإقليمية وسرعة التواصل التقني والمعلوماتي. ولا يمكن فصل مثل هذه التحولات عن ما يواجه مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي من تحديات تتصل بالزيادات المخيفة في نسب بطالة الخريجين والتوجه نحو الخصخصة وانحسار دور القطاع الحكومي، وتدني مساهمة قطاع الإنتاج في شؤون التعليم العالي (بوبطانة، ٢٠٠١م، ص١٦).

وإذا نظرنا إلى التخصصات التي يلتحق بها طلبة التعليم العالي في البلدان العربية، كمؤشر على الصلة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، لوجدنا أن غالبية الطلبة تلتحق بالعلوم الإنسانية والاجتماعية. حيث ترتفع نسبة الالتحاق بهذه التخصصات في السعودية إلى ٧٥%. ومشكلة التعليم العالي الآن في البلدان العربية لا تكمن في توفر ووجود مثل هذه المؤسسات، ولكن في نوعيتها كمؤسسات متدنية الكفاءة، قليلة الإنتاجية المعرفية، وضعيفة العائد الاجتماعي.

وتمثل مشكلة البطالة وتوظيف القوى العاملة الوطنية بالمملكة واحدة من أهم القضايا التي تشغل بال القائمين على أمر توظيف الشباب. والبطالة قضية معقدة لا يوجد لها سبب وحيد يمكن الاعتماد عليه لتفسير البطالة بالمملكة، وبخاصة ان الاقتصاد السعودي يستوعب حاليا خمسة ملايين أجنبي في مختلف المجالات الوظيفية. ولعل هذا ما دفع دراسات عديدة إلى تفسير البطالة من خلال نوعية مخرجات التعليم العالي ومدى توافقها مع متطلبات واحتياجات سوق العمل.

مشكلة الدراسة:

مواءمة التعليم العالي السعودي لمتطلبات سوق العمل لم تكن قضية مطروحة للمداولة عندما كان سوق العمل السعودي يستوعب جميع خريجي مؤسسات التعليم العالي ويضمن لهم الوظيفة المناسبة، إلا ان التغيرات والتحولات التي حدثت في السنوات الأخيرة في المجالات الاقتصادية وسوق العمل السعودي قد جعلت مثل هذه المواءمة قضية جوهرية. وترجع الدراسات والأبحاث ضعف المواءمة ما بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية الوطنية في المملكة إلى:

١- انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي التي من مؤشراتها (تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية).
٢- انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخريج أعداداً من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى.

وتشير إحصاءات وزارة العمل إلى أن نسبة البطالة لا تتجاوز (٥%) من الذين بلغوا سن العمل، وان عدد طالبي العمل الحقيقيين قد بلغ ١٥٤٦٠٠ في جميع مناطق المملكة وتم تسجيل أسمائهم من خلال ٤٦ لجنة مكلفة بذلك. إلا أن هناك عدد من التقديرات المستقلة الأخرى تشير إلى ان الرقم الحقيقي أربعة أضعاف الرقم السابق وان البطالة في السعودية تزيد عن ٢٠% من السعوديين الذين بلغوا سن العمل (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ٢٠٠٧م).

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الورقة أهميتها من حقيقية أن البطالة هي اخطر ما يواجه الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي بالمملكة، والسؤال الضمني المحوري في هذا السياق هو عن جدوى الإنفاق على النظام التعليمي بالمملكة إن لم يكن قادراً على تخريج المنتج التعليمي بالمواصفات التي تحتاجها القطاعات الإنتاجية بالمملكة. لقد أصبحت قضية المواءمة والتوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل من أبرز قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة، لذلك فهي تكتسب أهمية خاصة في الوقت الحاضر وستكتسب أهمية حيوية كبرى في المستقبل إذ لم يتم معالجتها بشكل سليم وهذه الأهمية تنبع من عدة أسباب أبرزها:

١- أن القطاع الخاص المحلي ما زال يتردد في توظيف الكوادر الوطنية بحجة عدم مواءمة تخصصات الطالب المتخرج مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل، ولذلك فإن توفير الكوادر الوطنية المؤهلة يجب أن ينطلق من تحديد احتياجات سوق العمل والتخصصات المطلوبة وهذا ما يعطي لقضية المواءمة أهمية حيوية.
٢- أن القطاع الخاص مازال يأمل في توظيف القوى العاملة المحلية بشرط أن تتوفر لديه بعض المهارات الإضافية مثل اللغات الأجنبية والقدرة على تشغيل الحاسب الآلي واستخداماته ولذلك فإن توفير خطة تعليمية تخدم هذه الاحتياجات وتعمل على توفير التخصصات التي يحتاج إليها سوق العمل لابد وأن يعطى لها الأولوية.

٣- وتبرز قضية عدم المواءمة أيضاً في توظيف الكوادر الوطنية في مؤسسات القطاع العام إذ تعج هذه المؤسسات بحملة التخصصات النظرية بينما يشغل الوظائف التي تتطلب التخصصات العلمية الكوادر غير السعودية وبالتالي فإن المواءمة بين احتياجات مؤسسات القطاع العام وبين مخرجات التعليم العالي يعتبر التحدي الماثل أمام مؤسسات التعليم العالي.

هدف الدراسة:

تهدف الورقة إلى وصف وتحليل وتشخيص مشكلة عدم المواءمة أو التوافق بين مخرجات التعليم العالي بالمملكة واحتياجات سوق العمل، وفي نفس الإطار تهدف الورقة إلى التعرف على متطلبات قطاع الأعمال من مؤسسات التعليم العالي.

منهجية الدراسة:

اتبعت هذه الورقة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والمعلومات التي تم جمعها من كل من الدراسات المكتبية والدراسات الميدانية السابقة وأيضا من الإحصاءات المنشورة، وذلك على النحو التالي: بعد المقدمة خصص الجزء الثاني لاستعراض ومراجعة الدراسات السابقة، وخصص الجزء الثالث للمقابلة الإحصائية للبيانات والمعلومات المنشورة بالإضافة لنتائج الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية، أما الجزء الرابع فقد خصص للنتائج والتوصيات.

مصطلحات الدراسة:

- **التعليم العالي:** وفقاً لوثيقة سياسة التعليم في المملكة فإن التعليم العالي يعد مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه ومستوياته، رعاية لذوي الكفاية والنبوغ وتنمية لمواهبهم وسداً لحاجات المجتمع المختلفة في حاضرة ومستقبله بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغاياتها النبيلة (وزارة المعارف، ١٩٩٥م). وهو كل أنماط التعليم وأنواعه التي تلي المرحلة الثانوية، وتقدمه الجامعات والكليات الجامعية والكليات المتوسطة والمعاهد والأكاديميات للحصول على شهادات الدبلوم أو الشهادة الجامعية أو الدرجات الجامعية لما فوق الشهادة الجامعية.

- **سوق العمل السعودي:** الوظائف المتاحة في القطاع الحكومي والقطاع الأهلي، ويقصد به في هذه الدراسة تلبية احتياجات القطاع الخاص ومؤسساته الأهلية من الكوادر السعودية المؤهلة وتشغيلهم فيه بما يتوافق مع تخصصاتهم وبما يتلاءم مع الفرص الوظيفية المتاحة.

- **مواءمة التعليم العالي لسوق العمل:** انسجام التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل المتغير بشكل يعزز رسالة هذا التعليم ويعظم من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في هذا السوق والتنبؤ به قبل حدوثه، وتوفير تسهيلات التدريب الملاءمة لمتطلباته، وتنمية الوعي لدى قطاع الأعمال ومؤسساته حول أهمية أن تكون سعادة الإنسان والمجتمع محوراً لنشاطه الاقتصادي وليس مجرد الكسب المادي (الزهراني، ١٤٢٣هـ، ص ٢١).

حدود الدراسة:

تتحدد هذه الدراسة في تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي السعودي الحكومي لاحتياجات سوق العمل في المملكة العربية السعودية، في مؤسسات القطاع الخاص ومدى تلبية برامج هذا النوع من التعليم لحاجات هذا القطاع من القوى العاملة المؤهلة.

ثانياً: الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري:

لم تعد مؤسسات التعليم العالي في العصر الحديث قاصرة على المحافظة على التراث الثقافي ونقله من حين إلى آخر، بل أصبحت في خدمة مجتمعاتها تبحث عن الحقائق وتواجه المتغيرات المستمرة، وتساهم في إيجاد حلول لمشكلات المجتمع، وتمد سوق العمل الحكومي والأهلي بالكوادر البشرية المؤهلة التي تلبي احتياجاته (الداود، ٢٠٠٧م).

وأهداف التعليم العالي في المملكة هي انعكاس لثقافة المجتمع وحاجاته، واتجاهات العصر وتقنياته، وحاجات الإنسان ومطالب نموه. ولهذا جاءت هذه الأهداف ملبية لثقافة المجتمع السعودي متمثلة في الإسلام عقيدة ومنهجاً في السلوك والعمل ومتفاعلة مع روح العصر. ولقد حددت وثيقة سياسة التعليم في المملكة أهداف التعليم العالي كما يلي (وزارة المعارف، ١٩٩٥م):

١- تنمية عقيدة الولاء لله ومتابعة السير في تزويد الطالب بالثقافة الإسلامية التي تشعره بمسؤوليته أمام الله عن أمة الإسلام لتكون إمكانياته العلمية والعملية نافعة ومثمرة.
٢- إعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علمياً وفكرياً تأهيلاً عالياً لأداء واجبهم في خدمة بلادهم والنهوض بأمتهم في ضوء العقيدة السليمة ومبادئ الإسلام السديد.

٣- إتاحة الفرصة أمام النابغين لمواصلة دراساتهم العليا في التخصصات العلمية المختلفة.
٤- القيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي الذي يسهم في مجال التقدم العالمي في الآداب والعلوم والمخترعات، وإيجاد الحلول السليمة الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التقنية.
٥- النهوض بحركة التأليف والإنتاج العلمي بما يطوع العلوم لخدمة الفكر الإسلامي ويمكن البلاد من أداء دورها القيادي في بناء الحضارة الإنسانية على مبادئها الأصيلة التي تقود البشرية إلى البر والرشاد وتجنبها الانحرافات المادية والإلحادية.
٦- ترجمة العلوم وفنون المعرفة النافعة إلى لغة القرآن الكريم، وتنمية ثروة اللغة العربية من المصطلحات بما يسد حاجة التعريب ويجعل المعرفة في متناول أكبر عدد من المواطنية.
٧- القيام بالخدمات التدريبية والدراسات التجديدية التي تنقل إلى الخريجين الذين هم في مجال العمل ما ينبغي أن يطلعوا عليه مما جد بعد تخرجه.

ولقد هدفت استراتيجية خطة التنمية الثامنة، ١٤٢٥هـ-١٤٣٠هـ لتنمية التعليم العالي في المملكة إلى تطبيق السياسات التالية:

١- زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، بما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحاجات مناطق المملكة المختلفة.
٢- تطوير نظم مؤسسات التعليم العالي ومناهجها وبرامجها، بما يتفق ومتطلبات واحتياجات سوق العمل.
٣- تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم العالي.
٤- زيادة إسهام القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الوطنية لقطاع التعليم العالي.
٥- التوسع في برامج خدمة المجتمع التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي.
٦- زيادة الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير في مؤسسات التعليم العالي.
٧- تكثيف برامج الابتعاث إلى الجامعات الأجنبية المرموق.
٨- تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي لجميع برامج مؤسسات التعليم العالي.
٩- تطوير أطر التعاون والتفاعل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الأهلي.

وإذا نظرنا إلى التخصصات التي يلتحق بها طلبة التعليم العالي في البلدان العربية، كمؤشر على الصلة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، لوجدنا أن غالبية الطلبة تلتحق بالعلوم الإنسانية والاجتماعية. حيث ترتفع نسبة الالتحاق بهذه التخصصات في السعودية إلى ٧٥%. ومشكلة التعليم العالي الآن في البلدان العربية لا تكمن في توفر ووجود مثل هذه

المؤسسات، ولكن في نوعتها كمؤسسات متدنية الكفاءة، قليلة الإنتاجية المعرفيـــة، وضـــعيفة العائد الاجتماعي (فرجاني، ٢٠٠٥م).

يقوم التعليم العالي على توفير القوى البشرية الماهرة والمتخصصة التي تتطلبها خطط التنمية بالمملكة، وقد سعت مؤسسات التعليم العالي إلى التوسع في مـــدخلاتها لتحقيـــق تزايـــد مستمر في عدد خريجيها ليشغلوا مواقع مختلفة في قطاعات الإنتـــاج والخـــدمات الحكوميـــة والأهلية (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٣م).

ونظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية كان منذ نشأته حريصاً على تفعيـــل دوره في تحقيق التنمية الوطنية، والاستجابة لمتطلبات التنمية الشاملة، ويتضح ذلك من خـــلال التوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي وتنويع التخصصـــات التـــي تقـــدمها(وزارة التعلـــيم العالي، ٢٠٠٠م).

لقد كان سوق العمل في المملكة يستوعب جميع خريجي التعليم العالي، بل كانت هناك خيارات عديدة للعمل أمام الخريجين، ولكن الوضع تغير كثيراً في السنوات الأخيـــرة، حيـــث بدأت الفرص تضيق في مؤسسات الدولة وأجهزتها مما جعل الحاجة تقتصـــر علـــى بعـــض التخصصات. وكان معظم الخريجين في السنوات الماضية يستوعبون فـــي منظومـــة التربيـــة والتعليم، ولكن ذلك تغير بإكتفاء المؤسسات التربوية من بعض التخصصات وحصر التوظيف فيها في مقابلة النمو الطبيعي والإحلال للمتقاعدين والمتسربين من هذه المؤسسات.

وفي الوقت الراهن تمثل قضية توظيف السعوديين هاجساً علـــى المســـتوى الرســـمي والشعبي لا سيما في غياب آلية علمية لتحديد الحجم الحقيقـــي للبطالـــة ومســـتواها بالنســـبة للراغبين في العمل من السعوديين، وتبقى هذه القضية أسيرة لعدد من الفرضيات السائدة يـــأتي في مقدمتها عدم ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل من جهـــة وعـــزوف القطاع الخاص عن توظيف العمالة السعودية في ظل وجود البـــديل الأجنبـــي الـــذي يمتلـــك المهارات المطلوبة ويتحلى بالالتزام والانضباط في العمل ويتميز بالتكلفة الرخيصة من جهـــة أخرى (صائغ، ٢٠٠٣م، ص ٢٢).

حيث "لاتزال مؤسسات التعليم العالي غير قادرة على ربط سياسات القبول والالتحـــاق بمؤسسات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل مـــن الوظـــائف، وتحقيـــق المواءمـــة بـــين التخصصات المتاحة في هذه المؤسسات ونظيراتها المطلوبة في ســـوق العمـــل" (الزهرانـــي، ١٤٢٣هـــ، ص ٢٨).

ويؤكد (بطانة، ٢٠٠١م) على أن، ما أسماه، الانفصام شبه الكامل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص في كثير من الدول النامية أدى إلى تراكم أعداد هائلة من الخريجين العاطلين عن العمل الذين يرفضهم القطاع الخاص، نظراً لانخفاض نوعياتهم، وعدم ملاءمة قدراتهم وكفاءتهم لمتطلبات العمل في هذا القطاع وتقلص دور الحكومات كجهات موظفة لمخرجات التعليم العالي. ويضيف بطانة أن ما سيزيد من تفاقم هذه المشكلة ترسخ التوجه نحو العولمة التي تؤكد على حرية التجارة وحرية حركة رأس المال البشري مما يقود إلى حدة المنافسة على الوظائف المتوفرة في سوق العمل، حيث سيكون التنافس مفتوحاً للآخرين من خارج حدود المستويات الوطنية. ولذلك أصبح هناك حاجة إلى توطيد العلاقة والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص في العديد من المجالات المشتركة مثل التعليم التعاوني.

وقدم بوبطانة توصيات ومقترحات لتفعيل هذه العلاقة، منها:

١- وضع آليات مشتركة تعنى بمراقبة نوعيات برامج التعليم العالي، وتقويم المؤسسات التعليمية من أجل تحقيق تطابق أفضل بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.
٢- التوسع في برامج التعليم التعاوني وتنسيق وتنظيم برامجه.
٣- إجراء البحوث والدراسات المشتركة لتقويم أداء الخريجين في مواقع العمل وتوفير التغذية الراجعة التي تهدف إلى إدخال الإصلاحات والتجديدات في برامج التعليم العالي.

<u>الدراسات السابقة</u>:

هناك عدداً من الدراسات المكتبية والميدانية التي تناولت توجهات القطاع الخاص نحو خريجي مؤسسات التعليم العالي أي بمعنى مواءمة مخرجات هذه المؤسسات مع متطلبات سوق العمل. فعلى سبيل المثال بمراجعة خطط التنمية الخمسية نجدها قد خصصت حيزاً مهماً لقضية مواءمة مخرجات التعليم بشعبه العام والعالي بمتطلبات سوق العمل بالمملكة، فقد أشارت وثيقة خطة التنمية السابعة ١٤٢٠-١٤٢٥هـ ضمن أهداف التعليم العالي للسنوات الخمس من عمر هذه الخطة إلى ضرورة توسيع قاعدة التعليم العالي بما يتفق ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه سياسة القبول وتطوير المناهج والبرامج التعليمية بما يتفق واحتياجات سوق العمل، كما أشارت الخطة إلى ربط الاحتياجات مع المخرجات ضمن السياسات العامة التي ستنفذ خلال الخطة حيث أشارت إلى تطوير المناهج والبرامج وربطها

باحتياجات سوق العمل، والتقويم الدوري لها، والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٠٤م).

واعتبرت خطة التنمية الثامنة ١٤٢٥-١٤٣٠هـ قضية مواءمة مخرجات التعليم من أبرز قضايا التنمية بالمملكة، مما يتطلب تطوير الكفاءة الخارجية لنظام التعليم العالي. ولذلك وضعت ضمن سياسات الخطة سياسة تطوير نظم مؤسسات التعليم العالي ومناهجها وبرامجها، بما يتفق ومتطلبات واحتياجات سوق العمل، كما ضمت سياسة الخطة أيضاً إعداد نموذج مرجعي للجامعات وتطبيقه، يعمل على توافق البرامج المتوفرة بمؤسسات التعليم العالي حالياً مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات سوق العمل (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٠٥م).

وبالإضافة لخطط التنمية المتعاقبة، اهتمت الدراسات الأكاديمية والتطبيقية بالمملكة بموضوع المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات واحتياجات سوق العمل، كما تناولتها الندوات والأبحاث التي اهتمت بتوظيف القوى العاملة الوطنية، وفيما يلي مراجعة لأهم هذه الدراسات والنتائج التي توصلت إليها:

١- ففي الورقة المقدمة **لندوة توظيف العمالة الوطنية في القطاع الأهلي** المنعقدة في رجب ١٤١٦هـ (١٩٩٦م) بالمملكة أوضح مجلس القوى العاملة أن سوق العمل في المملكة العربية السعودية يتأثر بعدد من العوامل الداخلية التي أبرزها عدم مواءمة مخرجات التعليم لسوق العمل، ومن مظاهر عدم المواءمة الواضحة الإقبال المتزايد على التعليم الجامعي وخاصة التخصصات النظرية في الوقت الذي يتزايد فيه الطلب في سوق العمل على التخصصات العلمية، إضافة إلى أن الجامعات توسعت في القبول بمعدل يفوق إمكانياتها بدرجة كبيرة دون أن يتأسس كذلك على الحاجة الفعلية للتخصصات الجامعية المطلوبة في سوق العمل، كما نتج عن هذا التوسع انخفاضاً كبيراً في مستوي كفاءة الخريجين. وقد أوصت الورقة بضرورة مراجعة مناهج التعليم العالي وتطويرها، وتحديد التخصصات الجامعية المطلوبة في سوق العمل.

٢- أما دراسة التركستاني (١٩٩٨م) عن **دور التعليم العالي في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي** فقد حاولت الإجابة عن تساؤلين: الأول عن أسباب عدم قبول سوق العمل المحلي لمخرجات التعليم العالي. والثاني عن الجهة التي تتحمل مسئولية عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات السوق.

وقد استنتجت دراسة التركستاني وجود أربعة أسباب جوهرية تحول دون قبول سوق العمل لمخرجات التعليم وتتمثل في الجانب السلوكي والأكاديمي والقدرات الفردية والجانب المالي. فالجانب السلوكي للطلاب تجاه العمل يحتاج إلى إعادة نظر في سياسة قبول الطلاب في الجامعات. كما أن الجانب الأكاديمي يحتاج أيضا إلى مراجعة، فالعديد من أستاذة الجامعات يفتقرون لمقومات عديدة هامة ينبغي توافرها في الأستاذ الجامعي. إن الطلاب في حاجة إلى المساعدة في تطوير مهاراتهم الفردية التي تؤهلهم للحصول على وظائف وهو ما ينقلنا إلى السبب الثالث وهو القدرات الفردية. أما السبب الرابع والمرتبط بالأجور فهو من مسؤوليات الجهات الرسمية التي تحتاج إلى إيضاح المزايا التي يتحصل عليها الخريج والقضاء على الفروقات الكبيرة في الأجور بين المنشآت الخاصة بحيث لا يؤثر على سوق العمل. ومن أهم التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة ما يلي:

١- إجراء دراسة عن احتياجات سوق العمل من الوظائف والتخصصات ثم ترتيبها حسب الأهمية والإمكانية التطبيقية. أن تقوم الجامعات بربط بحوثها العلمية مع واقع المجتمع ومشكلاته والعمل على حلها.

٢- تطوير مفهوم التعليم الجامعي بإعادة النظر في وحدات مخرجات التعليم وتحويلها إلى طرق عملية أكثر تطوراً.

٣- بناء أواصر التعاون بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل لتبادل الخبرات وبناء المعلومات.

٤- توجيه التخصصات نحو سوق العمل.

٣- كما لاحظ القحطاني (١٩٩٨م) في دراسته الاستطلاعية **مظاهر عديدة لعدم مواءمة مخرجات التعليم لسوق العمل** أن التعليم الجامعي الإكلينيكي فقط أكثر مخرجات التعليم توافقاً مع متطلبات سوق العمل، بينما التعليم النظري أقل هذه المخرجات اتفاقاً مع متطلبات سوق العمل. كما وجد أن من أهم العوامل التي تساهم في عدم توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل كما يراها مسئولو التوظيف بالقطاع الخاص هي عدم توزيع الطلاب بين التخصصات حسب متطلبات سوق العمل، ثم عدم إشراك القطاع الخاص في سياسات القبول وعدم تطوير المناهج لتلبية حاجة السوق مع عدم تعاون الجهات ذات الصلة بتخطيط القوى العاملة. وقد أضاف إلى عوامل عدم ملاءمة خريجي الجامعات لمتطلبات القطاع الخاص ضعف اللغة الإنجليزية وعدم الإلمام بالحاسب الآلي وعدم توفر الخبرات الكافية، وضعف التأهيل التخصصي والقدرة التحليلية وقد خرجت دراسة القحطاني بمجموعة من التوصيات من أهمها:

١- ضرورة التنسيق مع الجهات المعنية بالقوى العاملة والجامعات عند وضع استراتيجيات التعليم العالي.
٢- زيادة توجيه الطلاب نحو التخصصات العلمية المطلوبة بشكل أكبر في سوق العمل.
٣- ضرورة توفر متطلبات سوق العمل من التخصصات العلمية وربط هذه التخصصات بما يتطلبه سوق العمل من مهارات ومعارف لتسهيل عملية التوظيف.
٤- ضرورة العمل على تطوير المناهج بحسب حاجة سوق العمل.
٥- إعادة النظر في أسلوب التلقين وتبني أساليب حديثة في التعليم لزيادة فرص تنمية مهارات التحليل والإبداع والابتكار لدى الطلاب.

٤- دراسة (الحميدي وآخرون، ١٩٩٩م) **أنماط التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي العربية**، التي أظهرت أن نسبة المتخصصين في الدراسات النظرية والتربوية تشكل قرابة ٨٥% من الخريجين. وأن الخريجون من هذه التخصصات لم يعدوا كذلك لسوق العمل في القطاع الخاص، مما أدى إلى نوع من البطالة النوعية في خريجي الجامعات. وأكدت الدراسة على إن التعليم العالي ينبغي أن يتسق مع متطلبات سوق العمل، والذي يحتاج إلى التخصصات التطبيقية العلمية والفنية، والمهارات الإدارية والتنظيمية. ولذلك اوصت الدراسة بعدة توصيات، من أهمها:
١- تقليص بعض التخصصات النظرية في التعليم الجامعي، خاصة بعض التخصصات الاجتماعية والأدبية، والتي يعاني خريجوها من عدم وجود فرص عمل ملائمة سواء في القطاع العام أو الخاص.
٢- قصر الأقسام التي حاجة سوق العمل لها محدودة على المراكز الرئيسة للجامعات.
٣- تكثيف البرامج التطبيقية في مؤسسات التعليم العالي وربطها مباشرة بالميدان مع مؤسسات اقطاع الخاص.
٤- إشراك القطاع الخاص في التخطيط والمناهج الدراسية.

٥- دراسة (حريري، ٢٠٠١م) **التعليم الجامعي الأهلي ودوره في مد سوق العمل بالقوى البشرية المطلوبة في المملكة العربية السعودية** ركز الباحث على الأسباب التي أدت إلى التفكير في إيجاد هذا النوع من التعليم في المملكة، وتوصل إلى أن أبرزها يعود إلى عدم توافق مخرجات التعليم العالي الحكومي مع متطلبات سوق العمل، واستشهد بالخطة الخمسية السعودية السادسة التي أشارت إلى أن هناك ضعف توافق بين

المؤهلات والخبرات المكتسبة من قبل الخريجين وتلك التي يحتاج إليها سوق العمل. كما أن عزوف خريجي مؤسسات التعليم العالي الحكومي، من جهة، عن العمل في مؤسسات القطاع الخاص، لتفاوت الأجور وعدم وجود الأمن الوظيفي، وعدم تحمس القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية، من جهة أخرى، عن توظيفهم لعدم الثقة في كفاءتهم ومهاراتهم وسهولة الحصول على العمالة الأجنبية أدى إلى ضرورة فتح قنوات مشاركة القطاعين الحكومي والخاص في برامج التعليم العالي. ناهيك عن الأسباب الأخرى من عدم استطاعة مؤسسات التعليم العالي الحكومي على استيعاب جميع المتقدمين للالتحاق برامجه، والبعد الاستثماري من قبل القطاع الخاص في هذا النوع من التعليم، الذي يعد تجربة حديثة كتعليم عالي أهلي في المملكة العربية السعودية. وأوصى الباحث في دراسته على ضرورة تحقيق التوازن بين مختلف التخصصات العلمية والأدبية، من خلال تشجيع الطلبة على الالتحاق بالتخصصات العلمية التي يزيد الطلب عليها في سوق العمل، مثل التخصصات الطبية والطبية المساعدة، وفي مجال الهندسة وعلوم الحاسب الآلي.

٦- دراسة (الزهراني، ١٤٢٣هـ) **مواءمة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية** وهدفت الدراسة إلى التعرف على احتياجات سوق العمل السعودي من القوى البشرية التي تتطلب تأهيلاً عالياً. وتحديد مدى مواءمة مخرجات التعليم العالي السعودي مع متطلبات سوق العمل.

ومن أبرز نتائج الدراسة:

١- عدم وجود قواعد معلومات عن احتياجات سوق العمل من التخصصات والمهارات لتكون الموجه لسياسات القبول وتوزيع الطلبة على التخصصات المختلفة.
٢- عدم قدرة مناهج التعليم العالي على تحقيق مواءمة مهارات وقدرات وخبرات الخريجين لمتطلبات القطاع الخاص من العمالة والفنيين.
٣- الدراسة أن مؤسسات التعليم العالي السعودي لم تبدي أي إشارات تدل على إدراكها لمتطلبات العولمة الاقتصادية والتحديات التعليمية الناتجة عنها.
٤- أظهرت نتائج الدراسة أن احتياجات سوق العمل السعودي من القوى البشرية التي يشتد الطلب عليها تتركز في التخصصات الطبية والصحية، والتخصصات الهندسية، والتخصصات الفنية والتقنية، والتخصصات

الصناعية، وتخصصات إدارة الأعمال والمحاسبة والخدمات المالية والإدارية والتجارية والفندقة والسفر، وتخصصات الحاسب الآلي ونظم المعلومات.

وأوصت الدراسة بأن تتولى الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي مسؤولية تطوير قواعد بيانات إحصاءات التعليم العالي بشكل يسمح بتوفير بيانات مفصلة عن الطلبة وفقاً لتصنيف شامل وترميز دقيق لكل التخصصات الدقيقة الفرعية يربطها بمجالها الوظيفي المقابل في سوق العمل.

٧- دراسة العبد المنعم (٢٠٠٣م). **دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي للملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية.** وأوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها:

١- تطوير رأس المال البشري من خلال الاهتمام بالمهارة والعمل الانتاجي والتقني الذي يؤدي إلى الإسراع بالنمو الاقتصادي.

٢- يجب أن تصاغ سياسات التعليم بالمملكة لكي تبادر في تحريك الاقتصاد السعودي وذلك من منظور سوق العمل والإنتاجية وأن تحدد وفقاً للعرض وخطط اقتصادية واضحة الأهداف والمعالم.

٨- دراسة صائغ (٢٠٠٣م). **التعليم وسوق العمل في المملكة العربية السعودية: رؤية مستقبلية للعام ١٤٤١/٤٠هـ (٢٠٢٠م).** وهدفت الدراسة إلى وضع رؤية مستقبلية للعام ٢٠٢٠م تتضمن أهم الاستراتيجيات والسياسات التعليمية في المملكة العربية السعودية بوصف التعليم أحد المصادر الأساسية التي يعتمد عليها في سد احتياجات سوق العمل من الكوادر المؤهلة، وتوصل صائغ إلى أن هناك حالة من الخلل وعدم التوازن وعدم المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وعلى وجه التحديد من القوى العاملة، ونادى إلى ضرورة وضع السياسات التي تلزم القطاع التعليمي بتكوين مخرجات ذات مواصفات سلوكية وعلمية ومهنية تتناسب مع احتاجات سوق العمل. وأكد الباحث في دراسته على أهمية تفعيل شراكة القطاع الخاص في التعليم من خلال:

١- العمل على زيادة توظيف المخرجات التعليمية ومد جسور العمل المشترك مع مؤسسات التعليم العالي لإزالة المعوقات والأسباب المؤدية إلى تدني مستوى التوظيف لخريجي النظام التعليمي في القطاع الخاص. واتخاذ بعض الإجراءات الهادفة إلى إيجاد الحلول العملية لهذه القضية مثل تطبيق أساليب "التعليم التعاوني"، والمشاركة في وضع الخطط والبرامج الدراسية والأكاديمية، وتبادل الخبرات والزيارات بين ميداني التعليم والعمل.

٢- تفعيل التعاون المشترك في مجال توطين التقنية بين القطاع الخاص وقطاع التعليم العالي، لا سيما في مجال دعم البحث التطبيقي.

٩- وفي دراسة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض عن **التدريب والتأهيل المهني ووظائف القطاع الخاص** (٢٠٠٥م) تطرقت الدراسة إلى الاحتياجات الحالية والمستقبلية من المهن المطلوبة في سوق العمل والتي تم تحديدها من خلال حصر ميداني غطت عدداً كبيراً من المنشآت الخاصة بمنطقة الرياض.

ورغم أن الدراسة ركزت على المهن المطلوب التدريب لشغلها وتأهيلها بناء على طلب الغرفة التجارية الصناعية بالرياض وهي بشكل أساسي المهن الفنية والعمالة الماهرة، إلا أن نتائج الدراسة الميدانية أكدت على أن المنشآت تحتاج إلى تخصصات جامعية لسد الاحتياج الحالي والمستقبلي وقد تلخصت هذه المهن في الآتي:

١- مهن التسويق والمبيعات (مندوبي التسويق والمبيعات).
٢- مهن الحاسوب وأنظمة المعلومات.
٣- المهن الطبية (الطب والصيدلة والمختبرات والتمريض).
٤- المهن الهندسية (هندسة الحاسوب، هندسة مدنية، هندسة كهربائية، هندسة إلكترونية، هندسة معمارية).
٥- مهن الترجمة والتحرير.
٦- المهن المالية (محاسبين).

وللاستدلال على أن هذه المهن تشغلها العمالة غير السعودية بكثافة قدمت الدراسة السابقة توزيع العمالة الوافدة حسب المهن الرئيسة وهي كما يلي:

الجدول رقم (١)

المهنة	عدد العمالة الوافدة	النسبة إلى إجمالي العمالة
المديرون ومديرو الأعمال	١٥٧١٨	%٢١,٣٠
الاقتصاديون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية	٣١١٠٢٤	%٨٣,٢٧
الفنيون في المواضيع العلمية والفنية الإنسانية	٣١٠١٨٤	%٨٤,٥٥
المهن الكتابية	٢٧١٤٧	%١٤,٨٣
مهن البيع	٢٣٦٨١٧	%٧٧,٦٢
مهن الخدمات	٢٢٤٩٤٩٠	%٩١,٠٨
مهن الزراعة وتربية الحيوان والطيور والصيد	٣٦٥٣٠٨	%٩٦,٥٦
مهن العمليات الصناعية والكيمائية والغذائية	٢٤١٤٦١	%٩٢,٦٦
المهن الهندسية الأساسية المساعدة	١٧٦٠١٠٨	%٩٤,٥٣
الإجمالي	٥,٥١٧,٧٠٧	%٨٧,٩٥

المصدر: منتدى الرياض الاقتصادي– نحو تنمية اقتصادية مستدامة، ديسمبر٢٠٠٥م ورقة القوى العاملة الوافدة في القطاع الخاص

يتضح من الجدول السابق أن العمالة غير السعودية تتركز بشكل أكبر في جميع المهن باستثناء المهن الكتابية التي تشكل فيها العمالة غير السعودية نسبة أقل مقارنة بالعمالة السعودية (١٤,٨%).

وفي جانب آخر من الورقة وردت إحصائية عن نسبة العمالة غير السعودية وإجمالي العمالة حسب مستوى المهن ويوضح الجدول التالي نسب هذه العمالة حسب المهن:

الجدول رقم (٢)

المهنة	عدد العمالة الوافدة	النسبة إلى إجمالي العمالة في المملكة
اختصاصي	٣٢٦٧٤٢	%٧٣,٠٥
فني	٣١٠٠٢٧	%٨٤,٢٦
عامل مهني	٧٧٤٤٨٣	%٧٧,٠٧
عامل ماهر	٧٤٣٩٦٧	%٩٤,٥٧
عامل محدود المهارة	٣٣٦٢٤٨٨	%٩١,٥٧

المصدر: منتدى الرياض الاقتصادي– نحو تنمية اقتصادية مستدامة، ديسمبر٢٠٠٥م ورقة القوى العاملة الوافدة في القطاع الخاص

يتضح من الجدول السابق أن العمالة غير السعودية تشكل نحو ٧٣% من إجمالي العمالة في مهنة الاختصاصي وهي المهنة التي يشغلها خريجو مؤسسات التعليم العالي.

وفي ذات الورقة طرح رجال الأعمال مجموعة من المعوقات التي تحول دون توظيف السعوديين في القطاع الخاص وقد تحددت هذه المعوقات في الآتي:

- وجود العمالة الوافدة منخفضة الأجر.
- عدم استقرار الموظف السعودي في العمل.
- قلة الخبرة في العمل.
- ضعف الالتزام بأوقات الدوام.
- ضعف الكفاءة في مجال التخصص.

والذي يعنينا هنا المعوق الأخير وهو ضعف الكفاءة في مجال التخصص حيث يرجع ذلك إلى ضعف قدرات مخرجات التعليم خاصة مخرجات التعليم العالي. ورغم أن الدراسة أشارت إلى أن السوق سيكون بحاجة إلى العمالة غير السعودية لسنوات قادمة إلا أن ذلك لا يعني توجيه مؤسسات التعليم العالي للتركيز على المهن التي تشغلها هذه العمالة ليتم إحلالها بالتدريج.

ثالثاً: المؤشرات الإحصائية والزيارات الميدانية

١- المؤشرات الإحصائية:

تشير الإحصاءات إلى أن عدد الطلبة المستجدين في مؤسسات التعليم العالي لجميع المراحل خلال العام الدراسي ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٠٠٥٣٣) طالب وطالبة، منهم (٩٥٢١٦)

طالب بنسبة (٤٧,٥%) من إجمالي الطلبة المستجدين، و(١٠٥٣١٧) طالبة بنسبة (٥٢,٥%)، وكان أكبر عدد من الطلبة المستجدين في مرحلة البكالوريوس حيث بلغت نسبتهم (٧٥,٨%)، أما الطلبة المستجدون في مرحلة دبلوم متوسط فقد بلغت نسبتهم (٢١,٩%) ، بينما الطلبة المستجدون في مرحلة الدراسات العليا بلغت نسبتهم (١,٤٠٨%)، من إجمالي المستجدين، حيث بلغت نسبة الطلبة المستجدين في مرحلة الدكتوراه (٠,٠٠٣%)، وفي مرحلة الماجستير (١,٤%) وفي مرحلة الدبلوم العالي (٠,٠٠٥%).

الجدول رقم (٣)

الطلبة المستجدون حسب المستوى الدراسي لعام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ

مستوى الدراسة	طلاب	طالبات	جملة	النسبة (%)
دبلوم متوسط	٣٥٦٨٥	٨٣١٤	٤٣٩٩٩	٢١,٩
بكالوريوس	٥٦٦٤٨	٩٥٣٥٠	١٥١٩٩٨	٧٥,٨
دبلوم عالي	٩٠١	٢٠٣	١١٠٤	٠,٠٠٥
ماجستير	١٦٩٠	١١٦٩	٢٨٥٩	١,٤
دكتوراه	٢٩٢	٢٨١	٥٧٣	٠,٠٠٣
الإجمالي	٩٥٢١٦	١٠٥٣١٧	٢٠٠٥٣٣	١٠٠

المصدر: إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية لعام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، وزارة التعليم العالي

إن ارتفاع نسبة الجامعيين لأكثر من ثلاث أرباع الطلبة المستجدين هو من أوائل مؤشرات الخلل في السياسة التعليمية بالمملكة حيث ينبغي أن تكون النسبة الأكبر لصالح الفئة الأولى أي الدبلومات المتوسطة تلك التي تشكل القاعدة العريضة للقوى العاملة بأي اقتصاد. ولعل هذا مما يشرح أيضا ارتفاع نسبة العمالة الأجنبية في الأنشطة ذات الصلة الواردة بالجدول رقم(٢). إلا أن الصورة قد تتضح بشكل اكبر إذا ما استعرضنا التخصصات المختلفة لحملة البكالوريوس والتي يقبل عليها الطلبة بالمملكة، ويلاحظ فيما يلي التركيز على الجامعيين دون حملة الدبلومات المتوسطة نظرا لكونهم يمثلون أكثر من ثلاثة أرباع المستجدين بالتعليم العالي.

الجدول رقم (٤)

الطلبة المستجدون المنتظمون في مرحلة البكالوريوس حسب بعض مجالات الدراسة لعام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ

مجال الدراسة	طلاب	طالبات	جملة	النسبة (%)
إعداد معلمين	٨٠٣٤	٢٠٨٤٦	٢٨٨٨٠	25.44
العلوم التربوية	٢١٤٥	٥٦٧٣	٧٨١٨	6.89
الدراسات الإنسانية	٨٨٧٥	٢٥٩٨٢	٣٤٨٥٧	30.71
العلوم الاجتماعية والسلوكية	١٠٨٨	٣٧٣٣	٤٨٢١	4.25
الصحافة والإعلام	٢٨٩٦	١٥٥٨	٤٤٥٤	3.92
الأعمال التجارية والإدارية	٨٣٣٦	٤٧٤٩	١٣٠٨٥	11.53
علوم الفيزياء	٨٨٠	٣٠١٤	٣٨٩٤	3.43
الرياضيات والإحصاء	١٤٥٤	٤٩٦٦	٦٤٢٠	5.66
المعلوماتية	١٣٢٩	١٥٨٥	٢٩١٤	2.57
الهندسة والصناعة الهندسية	١٢٣٢	٩٨	١٣٣٠	1.17
الصناعات الإنتاجية والتحويلية	٠	٧٩٦	٧٩٦	0.70
الهندسة المعمارية والبناء	٦٥٨	٠	٦٥٨	0.58
الصحة	٢٠٨٦	١٥٠٨	٣٥٩٤	3.17
الإجمالي	39013	74508	113521	١٠٠

المصدر: إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية لعام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، وزارة التعليم العالي

يوجد أكبر عدد من الطلبة المستجدين في مجال الدراسات الإنسانية بنسبة (٣٠,٧١%) من الإجمالي العام، يليه مجال إعداد المعلمين بنسبة (٢٥,٤٤%)، ثم مجال الأعمال التجارية والإدارية بنسبة (١١,٥٣%). ويلاحظ غلبة الطابع النظري على تخصصات الطلبة المستجدين بالتعليم العالي بالمملكة، فالتخصصات الخمس الأولى والتي تشمل إعداد معلمين والعلوم التربوية والدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية والسلوكية والصحافة والإعلام تمثل مجتمعة حوالي (٧١,٢٠%) وإذا أضيف إليها الأعمال التجارية والإدارية تصبح النسبة (٨٢,٧٢%). أما التخصصات الباقية ذات لطابع العلمي والتي تشتمل على علوم الفيزياء والرياضيات والإحصاء والمعلوماتية والهندسة والصناعة الهندسية والصناعات الإنتاجية والتحويلية والهندسة المعمارية والبناء والصحة فتمثل مجتمعة حوالي (١٧,٢٧%). ان الزيادة الكبيرة في

عدد الطلبة المستجدين في التخصصات النظرية يكشف عن الوجه الثاني للخلل في السياسة التعليمية وعدم المواءمة لمخرجات التعليم العالي بالمملكة. فبالإضافة للزيادة الكبيرة في حملة البكالوريوس، نجد ان العدد الأكبر من هؤلاء قد اتجهوا للتخصصات النظرية وبعيدا عن التخصصات العملية التي يحتاجها سوق العمل بالمملكة.

ومن أهم ما يلاحظ على الأرقام والمؤشرات الواردة في الجدول رقم (٤) أن الطالبات يشكلن الغالبية في جميع مجالات الدراسة إذ بلغ عددهن (74508) طالبة بنسبة (٦٥,٦٣%) بينما لا يزيد أعداد الطلاب عن (39013) وبنسبة (٣٤,٣٧%) من إجمالي الطلبة والطالبات المستجدين في مجالات الدراسة، كما أن أغلبية الطلبة في مجالات إعداد المعلمين والأعمال التجارية والإدارية والدراسات الإنسانية. إن القيود الاجتماعية والقانونية الهائلة والخاصة بعمل المرأة بالمملكة تجعل من ناتج العملية التعليمية غير ذي جدوى على القطاعات الإنتاجية بالمملكة. وهذا الأخير يمثل الوجه الثالث لعدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي من ناحية واحتياجات السوق من ناحية أخرى.

إن الأوجه الثلاثة معاً تعني نقصاً هائلاً في عدد المشتغلين في الوظائف التي تحتاج لتأهيل علمي وينذر بالحاجة الكبيرة للعمالة الأجنبية ويؤصل لحالة عدم المواءمة. إلا ان الأمر يستدعي المزيد من التحري من خلال المؤشرات التالية:

الجدول رقم (٥)

الطلبة المستجدون المنتسبون في مرحلة البكالوريوس حسب بعض مجالات الدراسة لعام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ لعام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ

الجهة	طلاب	طالبات	جملة	النسبة (%)
إعداد معلمين	٠	٥٠٨٧	٥٠٨٧	22.02
علوم التربية	٠	٣٧٥	٣٧٥	1.62
الدراسات الإنسانية	٣٩٥٥	٧٦٦٩	١١٦٢٤	50.33
العلوم الاجتماعية والسلوكية	٠	٥١١	٥١١	2.21
الصحافة والإعلام	٦٦١	١٨٦	٨٤٧	3.68
الأعمال التجارية والإدارة	٣٠٥٠	١٦٠٣	٤٦٥٣	20.15
الصناعات الإنتاجية والتحويلية	٠	٠	٠	٠,٠٠
الإجمالي	7666	15431	23097	١٠٠

المصدر: إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية لعام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، وزارة التعليم العالي

يوجد أكبر عدد من الطلبة المستجدين المنتسبين في مجال الدراسات الإنسانية بنسبة (٥٠,٣٣%) من إجمالي الطلبة المستجدين المنتسبين، يليه مجال إعداد المعلمين بنسبة (٢٢,٠٢%) ثم مجال الأعمال التجارية والإدارية (٢٠,١٥%). كما يوضح الجدول رقم (٥) أن الطلبة المستجدين المنتسبين في مجال الدراسات الإنسانية، ومجال الأعمال التجارية والإدارية أكثر عدداً من الطلاب في بقية مجالات الدراسة، بينما الطالبات المستجدات المنتسبات أكثر عدداً في مجالات إعداد المعلمات والدراسات الإنسانية والأعمال التجارية والإدارية. إن التركيز على الدراسات النظرية بوجه عام يؤكد المؤشرات والنتائج والتحليلات الواردة فيما سبق. ولا تختلف الصورة كثيراً عند تقصي إحصاءات الطلبة المقيدين والمتخرجين من مؤسسات التعليم العالي بالمملكة.

كما يوجد أكبر عدد من الطلبة المقيدين في مجال إعداد المعلمين بنسبة (٢٧,١٣%) من الإجمالي العام، يليه مجال الدراسات الإنسانية بنسبة (٢٦,٩٤%) ثم مجال الأعمال التجارية والإدارية بنسبة (10.73%). ومن ناحية تقسيم النسب السابقة بين الذكور والإناث فإن أكبر عدد من الطلاب المقيدين فهو في مجال إعداد المعلمين بنسبة (٢٢,٨٦%) من إجمالي الطلاب، وأما أكبر عدد من الطالبات المقيدات فهو في مجال إعداد المعلمات بنسبة (٣٠,٨١%) من إجمالي الطالبات.

الجدول رقم (٦)

الطلبة المقيدون في مرحلة البكالوريوس حسب بعض مجالات الدراسة

لعام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ

مجال الدراسة	طلاب	طالبات	جملة	النسبة (%)
إعداد المعلمين	٢٩٥٥٤	٧٦٣٢١	١٠٥٨٧٥	27.13
علوم التربية	٧٩٤٩	٢٣٤٢٨	٣١٣٧٧	8.04
الدراسات الإنسانية	٢٤٧٢٠	٨٠٤٣٢	١٠٥١٥٢	26.94
العلوم الاجتماعية والسلوكية	٣٦٨٣	١١٦٢٥	١٥٣٠٨	3.92
الصحافة والإعلام	٧٤٣٥	٤٠٦٤	١١٤٩٩	2.95
الأعمال التجارية والإدارة	٢٢٠٤١	١٩٨٢٧	٤١٨٦٨	10.73
العلوم الفيزيائية	٣٢٠٥	١٠٢٨٦	١٣٤٩١	3.46
الرياضيات والإحصاء	٧١٢٧	٢٠٤٠٥	٢٧٥٣٢	7.05
المعلوماتية	٦٩٠٣	٦١٩٣	١٣٠٩٦	3.36
الهندسة والصناعة الهندسية	٥٧٩٩	١٣٦	٥٩٣٥	1.52
الصناعات الإنتاجية والتحويلية	٠	٢٨٥٣	٢٨٥٣	0.73
الهندسة المعمارية والبناء	٣٢٥٤	٠	٣٢٥٤	0.83
الصحة	٧٥٩٥	٥٤٤٧	١٣٠٤٢	3.34
الإجمالي	129265	261017	390282	١٠٠

المصدر: إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية لعام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، وزارة التعليم العالي

يتبين من الجدول السابق أن الطالبات المقيدات في مجالات الدراسة السابقة بلغت نسبتهن نحو (٦٧%) تقريباً من إجمالي المقيدين في مرحلة البكالوريوس، بينما الطلبة في هذه المجالات بلغت نسبتهم (٣٣%) تقريباً، إلا أن الطالبات المقيدات يشكلن الأغلبية في المجالات المذكورة في الجدول وهذا يرجع إلى ارتفاع عدد المقيدات في مجالات إعداد المعلمات وعلوم التربية والدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية والسلوكية والأعمال التجارية والإدارية.

ومن أهم ما يلاحظ على الجدول أيضاً أن نسبة الطلاب المقيدين في المجالات العلمية مثل الهندسة بأنواعها والصحة ضئيلة إذ بلغت نحو (٨,٧%) من إجمالي الطلبة المقيدين في

المجالات المذكورة في الجدول. إن من اللافت أيضا ارتفاع نسبة الطالبات المقيدات في العلوم الفيزيائية (١٠٢٨٦) مقارنة بالطلاب (٣٢٠٥) أي حوالي ثلاثة أضعاف الطلاب. والشيء نفسه ملاحظته في الرياضيات والإحصاء والصناعات الإنتاجية والتحويلية رغم أن الغالبية العظمى من خريجات التعليم العالي في المملكة لا تفيد قوة العمل بالاقتصاد السعودي.

وتتأكد حقيقية الزيادة الكبيرة في التخصصات النظرية مقارنة بالتخصصات العملية بالنظر لإحصاءات الخريجين بالجدول رقم (٧) . حيث يوجد أكبر عدد من الطلبة الخريجين في مجال إعداد المعلمين بنسبة (٣٥,٤١%) من الإجمالي العام، يليه مجال الدراسات الإنسانية بنسبة (٢٢,١٩%) ثم مجال الأعمال التجارية والإدارية بنسبة (٩,٣%). أما أكبر عدد من الطلاب الخريجين فهو في مجال إعداد المعلمين بنسبة (٢٦,٦%) من إجمالي الطلاب، وأما أكبر عدد من الطالبات الخريجات فهو في مجال إعداد المعلمات بنسبة (٣٩,٣%) من إجمالي الطالبات.

إن أهم ما يلاحظ من الجدول رقم (٧) تدني أعداد الخريجين في التخصصات الهندسية (٤٩٨) والصناعات الإنتاجية والتحويلية (٤٩٨) و الهندسة المعمارية والبناء (٢٥٨)، هذا في الوقت الذي تشير الدراسات والندوات إلى حاجة سوق العمل لمثل هذه التخصصات، كما يلاحظ أيضاً الأعداد الكبيرة في مجالات الدراسات النظرية للتخصصات الستة الأولى (٧٤,٢٩%). وبإضافة العلوم التجارية ترتفع النسبة إلى (٨١,٩٧%)، أما نسب المتخرجين من الكليات العلمية فلم يزد عن (١٨,٠٢%) من إجمالي المتخرجين.

الجدول رقم (٧)

الطلبة الخريجون من مرحلة البكالوريوس حسب في مجالات الدراسة

لعام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ

مجال الدراسة	طلاب	طالبات	جملة	النسبة (%)
إعداد المعلمين	٤٠٠٩	١٣٢٤٢	١٧٢٥١	35.41
علوم التربية	١٠٧٣	٣٣٢٥	٤٣٩٨	9.03
الدراسات الإنسانية	٢٧٠٠	٨١١٣	١٠٨١٣	22.19
العلوم الاجتماعية والسلوكية	٦٨١	١٥٠٨	٢١٨٩	4.49
الصحافة والإعلام	١٠٦٧	٤٧٤	١٥٤١	3.16
الأعمال التجارية والإدارة	١٦٥٨	٢٠٨٦	٣٧٤٤	7.68
علوم الفيزيائية	٤٧٥	٦٢٤	١٠٩٩	2.26
الرياضيات والإحصاء	١١٧٠	٣١٥٨	٤٣٢٨	8.88
المعلوماتية	٧٦١	٥٠٤	١٢٦٥	2.60
الهندسة والصناعة الهندسية	٤٩٨	٠	٤٩٨	1.02
الصناعات الإنتاجية والتحويلية	٠	٨٠	٨٠	0.16
الهندسة المعمارية والبناء	٢٥٨	٠	٢٥٨	0.53
الصحة	٦٩٩	٥٥٦	١٢٥٥	2.58
الإجمالي	15049	33670	48719	١٠٠

المصدر: إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية لعام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، وزارة التعليم العالي

فإذا ما انتقل بنا البحث إلى مؤشرات الدراسات العليا بالمملكة سوف نجد بوجه عام تدني كبير في معدلات برامج الدكتوراه في العلوم الطبية والهندسة. حيث لا توجد برامج للدكتوراه في الهندسة المعمارية، وتخطيط المدن والنقل والموصلات والخدمات وإدارة الأعمال والتجارة داخل المملكة. كما أن برامج العلوم الطبية في مرحلة الماجستير أيضاً متدنية قياساً إلى البرامج في تخصصات العلوم الطبيعية والإنسانيات وإعداد المعلمين. وكذلك الحال بالنسبة لبرامج البكالوريوس فإن برامج العلوم الطبية أقل بكثير من البرامج في العلوم الطبيعية والهندسة والتربية وإعداد المعلمين (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٥م).

الجدول رقم (٨)

الطلبة المقيدون الدارسون في الخارج حسب مجال الدراسة لعام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ

مجال الدراسة	المبتعثون	على حسابهم	الإجمالي	النسبة

	الخاص						
	طلاب	طالبات	طلاب	طالبات	طلاب	طالبات	
علوم إنسانية	٢٦٨	٧٤٤	٥٤٨	٢٥٥	٨١٦	٩٩٩	11.53
تربية وتعليم	١٧١	٢٢٤	٥٩٣	٢١٨	٧٦٤	٤٤٢	7.67
علوم اجتماعية	٥٩١	٢٤١	١٦٠١	٤٦٢	٢١٩٢	٧٠٣	18.41
علوم طبيعية	٥٩٧	٢٨٢	٥٥٣	١٦٠	١١٥٠	٤٤٢	10.12
هندسة	٦٨١	٨٨	١٢٢٤	١٢٧	١٩٠٥	٢١٥	١٣,٤٨
طب	١٧٠٩	٤٦٧	١٩٤٦	٤٤١	٣٦٥٥	٩٠٨	٢٩,٠١
زراعة	٣٤	٥	١٤	٣	٤٨	٨	٠,٣٦
قانون	٢٤٠	٢٥	٥١٢	٦١	٧٥٠	٨٦	٥,٣٢
فنون جميلة	٢٦٥	٢١	١٩	٢٩	٤٠	٩١	٠,٨٣
أخرى	٣٣٦	٩٣	٦٩	١٦	٤٠٥	١٠٩	٣,٢٧
الإجمالي	4892	2190	7079	1772	11725	4003	١٠٠

المصدر: إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية لعام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، وزارة التعليم العالي

ويبدو أن هناك تداركاً لعدم المواءمة هذا على مستوي البعثات الخارجية فقد ارتفعت نسب الطلاب المستجدين في التخصصات العلمية مقارنة بالتخصصات النظرية، إذ يوجد أكبر عدد من الطلبة المستجدين الدارسين في الخارج في مجال العلوم الطبية (٣٦٦٣) طالب وطالبة بنسبة (٢٩,٠١%)، منهم (٢١٧٦) طالب وطالبة مبتعثين و(٢٣٨٧) طالب وطالبة على حسابهم الخاص، يليه مجال العلوم الاجتماعية (٢٨٩٥) طالب وطالبة بنسبة (٢٢,١٣%) منهم (١٠٨٧) طالب وطالبة مبتعثين و(١٩٣٥) طالب وطالبة على حسابهم الخاص، ثم مجال العلوم الإنسانية (٢٢١٠) طالب وطالبة بنسبة (١٦,١٨%) منهم (١٥٩٧) طالب وطالبة مبتعثين و(٦١٣) طالب وطالبة على حسابهم الخاص، وكان أكبر عدد من الطلاب المقيدين الدارسين في الخارج يوجد في مجال العلوم الطبية (٢٤٠١) طالب بنسبة (١٨,٤١%)، أما أكبر عدد من الطالبات المقيدات الدارسات في الخارج فيوجد في مجال العلوم الإنسانية (٩٩٩) طالبة بنسبة (٢٤,٩٦%) من إجمالي الطالبات.

وعليه فإن نسبة الطلبة المقيدون الدارسون في الخارج في المجالات العلمية التطبيقية كالعلوم الطبيعية والهندسة والطب والزراعة تصل مجتمعة إلى (٤٧%) من إجمالي الطلبة المقيدون الدارسون في الخارج. وهو معدل مرتفع مقارنة بنسبة الطلاب المستجدين في

التخصصات العلمية داخل المملكة والذين لا يتعدون (٢٥%) فقط من إجمالي الطلبة المستجدين في التعليم العالي بالمملكة.

وتقترب نسبة الطلبة الخريجين الدارسين في الخارج في المجالات العلمية التطبيقية كالعلوم الطبيعية والهندسة والطب والزراعة كما يظهر بالجدول رقم (٩) من نسب المقيدون الدارسون في الخارج لنفس المجالات السابقة، حيث تصل نسبة الطلبة الخريجين الدارسين في الخارج في المجالات العلمية التطبيقية إلى (٤٠%) من إجمالي الطلبة الخريجين الدارسين في الخارج. وتفصيل هذه النسبة كما يلي:

يوجد أكبر عدد من الطلبة الخريجين الدارسين في الخارج في مجال العلوم الاجتماعية (٣٥٥) طالب وطالبة بنسبة (٢٤,١٨%)، منهم (١٩٣) طالب وطالبة مبتعثين و(٩٧) طالب وطالبة على حسابهم الخاص، يليه مجال العلوم الطبية (٣٤٨) طالب وطالبة بنسبة (٢٣,٧%) منهم (٣٢٠) طالب وطالبة مبتعثين و(٦٨) طالب وطالبة على حسابهم الخاص، ثم مجال العلوم الإنسانية (٢١١) طالب وطالبة بنسبة (١٤,٣٧%) منهم (١٧٧) طالب وطالبة مبتعثين و(٣٤) طالب وطالبة على حسابهم الخاص، وكان أكبر عدد من الطلاب الخريجين الدارسين في الخارج يوجد في مجال العلوم الطبية (٢٦٨) طالب بنسبة (٢٦,٧%)، أما أكبر عدد من الطالبات الخريجات الدارسات في الخارج فيوجد في مجال العلوم الاجتماعية (١٩٧) طالبة بنسبة (٤٢,٣٧%).

الجدول رقم (٩)

الطلبة الخريجون الدارسون في الخارج حسب مجال الدراسة لعام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ

مجال الدراسة	المبتعثون	على حسابهم الخاص	الإجمالي	النسبة

علوم إنسانية	٤٩	١٢٨	٢٦	٨	٧٥	١٣٦	١٤,٣٧
تربية وتعليم	٥٥	٣٥	٢٩	٦٨	٩٤	٦٤	١٠,٧٦
علوم اجتماعية	١٤١	٥٢	٥٦	٤١	١٥٨	١٩٧	١٩,٧٥
علوم طبيعية	٩٥	٣٧	١٧	١٤	١١٢	٥١	١١,١٠
هندسة	٩٣	٣	٤٤	٢	١٣٧	٥	٩,٦٧
طب	٢٢٦	٥٤	٤٢	٢٦	٢٦٨	٨٠	٢٣,٧٠
زراعة	٩	٢	٠	٠	٩	٢	٠٠,٧٥
قانون	٣٨	٣	١٤	٠	٥٢	٣	٣,٧٥
فنون جميلة	٣	٧	٠	١	٣	٨	٠٠,٧٥
أخرى	٣٥	٢٣	٢١	٠	٥٦	٢٣	٥,٣٨
الإجمالي	744	344	259	121	1003	465	١٠٠

المصدر: إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية لعام ١٤٢٥/١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، وزارة التعليم العالي

٢- الزيارات الميدانية:

للتعرف عن كثب على احتياجات قطاع الأعمال، أجريت عدة مقابلات مع مديرو التوظيف تركزت حول العوامل المحددة لتوظيف خريجي التعليم العالي بالمملكة وبخاصة خريجي كليات أدارة الأعمال. ويمكن تقسيم العوامل المحددة لتوظيف خريجي التعليم العالي إلى عوامل أكاديمية وعوامل مهنية، وعوامل أخرى، أما العوامل الأكاديمية فتتلخص في إجادة اللغة الإنجليزية، مستوى التحصيل الجيد والتمكن من استخدام الحاسب الآلي، وبالنسبة للعوامل المهنية فقد تلخصت في: الانضباط والالتزام، البرنامج التطبيقي، تميز الخريجين عن نظرائهم في الجامعات الأخرى، قدرة الخريج على أداء العمل بأقل قدر من التوجيه، الطموح في التطور والارتقاء الوظيفي، الأخلاق الجيدة، استفادة الخريج من الأنشطة اللامنهجية (اللاصفية) بالجامعة، مقدرة الخريج على تلبية احتياجات العمل. وبالنسبة للعوامل أو المعايير الأخرى فتتلخص في : قرب الجامعة من البيئة الصناعية حرص الجامعة على الاحتفاظ بسمعة جيدة. وبناء على هذه العوامل والمعايير التي حددها مديرو التوظيف خرجت الدراسة ببعض التوصيات منها:

- ضرورة معرفة وتحديد التخصصات المطلوبة والمرغوبة في سوق العمل خاصة وأن هذا السوق خاضع وبشكل كبير للتطورات التقنية السريعة والمستمرة والتعقيدات المتزايدة التي تتسم بها بيئة المال والأعمال.
- إجادة اللغة الإنجليزية عنصر أساسي في تحديد أهلية كلية الإدارة للالتحاق بسوق العمل نظراً للهوية الدولية للأعمال ووجود جنسيات عديدة في بيئة العمل وكذلك لأن كثير من المشاريع الضخمة تدار بمشاركة شركات أجنبية.
- إعطاء وزن أكبر للمهارات والقدرات مثل مهارات الإلقاء والعرض، والقدرة على التعبير والحوار، وإدارة الوقت وتحمل المسؤولية والتفويض وغيرها، وهذه المهارات يجب أن تعطى وزناً أكبر في برامج الجامعة الأكاديمية.
- ضرورة إنشاء حوار بين الكلية (كلية إدارة الأعمال) وسوق العمل يتم من خلالها تبادل الآراء بصفة مستمرة حول احتياجات الطرف الآخر من العمالة ومساهمته في الاقتراح بالطرق الكفيلة لسد تلك الاحتياجات.
- قيام نظام للمعلومات قادر على إعطاء صورة واضحة عن متطلبات سوق العمل يتم تحديث بياناته بصفة دورية ومستمرة.

وعليه يمكن تلخيص متطلبات القطاع الخاص من مؤسسات التعليم العالي في النقاط التالية:

١- أن يتم تعزيز المعارف والمهارات بخبرات ميدانية لا أن يكون المخزون النظري لتلك المعارف والمهارات هو ثروة ذلك الخريج ليكتشف في سوق العمل أنها ثروة خاسرة.

٢- أن يكون هناك ربط بين القدرات وبين المعارف والمهارات ليصبح القيام بالعمل من قبل الخريج متعة حياة ومساهمة نحو تحقيق الذات، لا أن يكون العمل عبئاً على الخريج ينظر إلى ساعة خروجه من العمل بمجرد الدخول إليه.

٣- أن تنقل المؤسسات التعليمية الاتجاهات الحديثة في ميدان العمل المتوقع للخريج إلى داخل أروقة المؤسسات التعليمية لا أن تعيش المؤسسة التعليمية داخل قوقعة وأبراج عاجية فيتخرج بمهارات يضطر القطاع الخاص إلى تعديلها وتجديدها وصقلها.

٤- أن يكون الخريج قد تجاوز مرحلة الحفظ والاسترجاع إلى مراحل الإبداع والتحليل والتقويم والقدرة على استخدام المخزون المعرفي لحل المشكلات واتخاذ القرارات والتكيف مع المتغيرات.

٥- أن يطور الطالب خلال مسيرته في المؤسسة التعليمية تنمية الضمير العام لا أن يزيد من نماء الضمير الخاص الذي يجعل العمل يدور في محوره الخاص لمصلحته والبحث عن مميزات يحصل عليها وفرص يتخلص خلالها من أداء العمل بالفعالية والكفاءة المطلوبة، وتنمية الضمير العام تتم بالتركيز على الجوانب الوجدانية في تعلم المعارف والمهارات وربطها بتعاليم الدين والقيم الاجتماعية والإنسانية.

٦- أن يطور مهارة التعامل مع الرؤساء والمرؤوسين والزملاء وذلك من خلال الأنشطة اللاصفية حتى يتعود على بيئة العمل القادم حيث إن أدبيات شؤون العاملين تشير إلى أن الفشل في العمل في كثير من الأحيان لا يعود إلى نقص المعارف والمهارات والخبرات ولكن إلى كيفية توظيف تلك المهارات والخبرات والمعارف في بيئة العمل والتعامل مع الآخرين.

٧- أن يطور قيمة العمل وقيمة الوقت وقيمة التكلفة وقيمة المردود وقيمة الهدف.

رابعاً: النتائج والتوصيات

أوضحت الدراسات السابقة توجهات القطاع الخاص نحو خريجي مؤسسات التعليم العالي بالمملكة بالتركيز على مدى مواءمة هذه المخرجات مع متطلبات سوق العمل، كما نوهت هذه الدراسات إلى ضرورة توفير التخصصات التي يحتاج لها السوق مثل التخصصات العلمية والتخصصات في اللغة الإنجليزية والحاسوب، وبمقابلة نتائج الدراسات السابقة بالمؤشرات الإحصائية للتعليم العالي بالمملكة تبين أن هناك ضعفا نسبيا في مخرجات التعليم العالي من التخصصات العلمية التطبيقية بالمقارنة مع التخصصات النظرية. وتأكد هذه النتائج من خلال الزيارات الميدانية لعدد من المشروعات الخاصة ومقابلة مديرو التوظيف بهذه المشروعات.

وقد خلصت الدراسة إلى أهمية توفير كوادر ذات قدرات مهارية مناسبة لأن توفير القدرات التخصصية لوحدها لا يفيد بل يجب تخريج الطالب المؤهل لشغل الوظيفة المسنودة إليه في مؤسسات القطاع الخاص. وعليه يمكن تلخيص توصيات الدراسة فيما يلي:

١. ضرورة التركيز على مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل والإهتمام بالتخصصات العلمية والتخصصات في اللغة الإنجليزية والحاسوب.
٢. ضرورة الاهتمام بالجودة النوعية للطلاب بتخريج كوادر ذات قدرات ومهارات مناسبة.

٣. ضرورة إعادة النظر في المناهج الحالية في الجامعات وبالتنسيق مـــع القطـــاع الخاص عند وضع الخطط التعليمية.
٤. إشراك القطاع الخاص في الدراسات التي تجري لمعرفة متطلبات سوق العمل.
٥. أن تنقل المؤسسات التعليمية الاتجاهات الحديثة في ميدان العمل إلى داخل أروقتها حتى لا يضطر القطاع الخاص إلى تعديل وصقل وتجديد مهارات الخريجين.

On the compatibility of Higher Education Output with the Labour Market Requirements in Saudi Arabia

Dr. Moneer Mutni al-Otaibi
Associate Professor
College of Education
King Saud University

Abstract:

Unemployment, and the investment of labour force is one of the important challenges in the Kingdom, which has social, economic and political consequences. One of the reasons of unemployment crisis is the incompatibility of the output of higher education with the demands of the labour market.

The importance of this study stems from being related to such issues as feasibility studies, rationalizing higher education expenditures, and pinpointing causes of unemployment in the Kingdom. The study tackles issues in higher education in the country which pertain to future planning, based on realistic assumptions, that would answer the aspirations of the leadership of the country, on the one hand, and meet the needs of private enterprises, on the other.

This paper aims at describing, analysing and diagnosing the problem of incompatibility of higher education output with the demands of the labour market in the Kingdom. At the same time, the paper investigates the needs of business sectors for university graduates.

This study has applied a descriptive, and analytical approach in its treatment of information and data which had been collected from former academic and field studies, and other published statistics. The Introduction, reviews some pointers of unemployment, importance and approach of the study. Part 2 reviews previous literature on the subject of incompatibility of higher education output with the labour market requirements. Part 3 reviews many statistics, and published data related to available university specialities, numbers of newly enrolled students, graduates, and those who are currently enrolled. This part also includes the outcome of field visits, and personal interviews with people concerned with employment in the Saudi private sector.

Part 4 is devoted to conclusions and recommendations, the most important of which is the creation of motivation for students with specializations that answer the requirements of the job market. The need for the improvement of the quality of the graduates of higher education, assessment of present specialities at universities, and giving the private sector a say in determining fields of studies to be made available at universities are some of higher priorities among the recommendations.

قائمة المراجع

١. بوبطانة، عبدالله (٢٠٠١م). تفعيل التعاون بين التعليم العالي وقطاع الأعمال. الرياض: مطبعة مكتب التربية العربي لدول الخليج.

٢. التركستاني، حبيب الله محمد (١٩٩٨م). دور التعليم العالي في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي، ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية (رؤى مستقبلية) ٢٥-٢٨ شوال ١٤١٨هـ)٢٢-٢٥ فبراير ١٩٩٨م).

٣. حريري،هاشم بكر (٢٠٠١م) التعليم الجامعي الأهلي ودوره في مد سوق العمل بالقوى البشرية المطلوبة في المملكة العربية السعودية. ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي الأهلي، المنعقدة في رحاب جامعة الملك سعود خلال الفترة من ١٨-١٤٢١/١١/١٩هـ الموافق ١٢-٢٠٠١/٢/١٣م. الرياض: النشر العلمي والمطابع بجامعة الملك سعود.

٤. الحميدي، عبدالرحمن سعد وآخرون (١٩٩٩م). أنماط التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي العربية. الرياض: مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٥. الداود، إبراهيم داود (٢٠٠٧م). في كتاب النظام الإداري والتعليمي في المملكة العربية السعودية. العتيبي، منير مطني وآخرون، تحت الطباعة. الرياض: الجامعة العربية المفتوحة.

٦. الزهراني، سعد عبدالله (١٤٢٣هـ). مواءمة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. الرياض: مطابع وزارة الداخلية.

٧. صائغ، عبدالرحمن أحمد (٢٠٠٣م). التعليم وسوق العمل في المملكة العربية السعودية: رؤية مستقبلية للعام ١٤٤١/٤٠هـ (٢٠٢٠م). دراسة مقدمة للقاء السنوي الحادي عشر للجمعية العربية السعودية للعلوم التربوية والنفسية المنعقد في جامعة الملك سعود في الفترة ٢٧-١٤٢٤/٢/٢٨هـ الموافق ٢٩-٢٠٠٣/٤/٣٠م، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٨. العبدالمنعم، عبدالمنعم إبراهيم (٢٠٠٣م). دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي للملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية. الرياض: النشر العلمي والمطابع بجامعة الملك سعود.

٩. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، منتدى الرياض الاقتصادي (٢٠٠٥). دراسة واقع ومستقبل العمالة الوافدة بالمملكة العربية السعودية، ٢- ٤ذو القعدة ١٤٢٦هـ (٤-٦ ديسمبر ٢٠٠٥م).

١٠. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، منتدى الرياض الاقتصادي (٢٠٠٥). نحو تنمية اقتصادية مستدامة، القوى العاملة الوافدة في القطاع الخاص، ٢-٤ ذو القعدة ١٤٢٦هـ (٤-٦ ديسمبر ٢٠٠٥م).
١١. فرجاني، نادر (٢٠٠٥م). التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية. في كتاب التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
١٢. القحطاني، سالم سعيد (١٩٩٨). مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية، ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية (رؤى مستقبلية) ٢٥-٢٨ شوال ١٤١٨هـ (٢٢-٢٥فبراير ١٩٩٨م).
١٣. الهيئة العليا لتطوير منطقة الرياض (٢٠٠٧م). أثر البطالة في البناء الاجتماعي، دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية، الرياض.
١٤. وزاة المالية، مصلحة الإحصاءات العامة (٢٠٠٤م). النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن بالمملكة العربية السعودية.
١٥. وزارة المالية، مصلحة الإحصاءات العامة (٢٠٠٣م). التقرير الإحصائي السنوي العشرون. الرياض.
١٦. وزارة التعليم العالي (٢٠٠٠م). التقرير الوطني الشامل عن التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. الرياض: مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
١٧. وزارة التعليم العالي (٢٠٠٣م). التقرير الوطني عن التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م. الرياض: إدارة النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود.
١٨. وزارة التعليم العالي (٢٠٠٤م). إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، التقرير السابع والعشرون.
١٩. وزارة التعليم العالي (٢٠٠٥م). إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، التقرير الثامن والعشرون.
٢٠. وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠٠٤م). وثيقة خطة التنمية السابعة. الرياض.
٢١. وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠٠٥م). وثيقة خطة التنمية الثامنة. الرياض.
٢٢. وزارة المعارف (١٩٩٥م). سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، الطبعة الرابعة.